



## العلمانيّة في فكر الإمام الصدر

محمد شقير\*

### مقدّمة

ليست العلمانيّة إشكاليّة جديدة في الفكر العربيّ والإسلاميّ، لكنّها إشكاليّة دائمة فيه، سواءً من حيث مدى صلاحية كونها نموذجًا يمكن أن يُعتمد في المجتمع والدولة، وفي أيّ شكل من أشكالها، أو من حيث جملة القضايا التي تتّصل بها، أو من حيث علاقتها بالدين، والرؤية الإسلاميّة تحديداً لها. ومن هنا كان اختيار العلمانيّة موضوعاً لهذا البحث؛ لأنّها لا تزال إشكاليّة مطروحة وحيّة، لم يُستنفذ البحث فيها، ولم تختتم جميع الإجابات في جملة قضاياها؛ ولأنّ الجدل الفكريّ لا يزال يعمل في العديد من مسائلها، وخصوصاً من حيث العلاقة مع الدين، والدين الإسلاميّ تحديداً وموقفه منها. أمّا السبب الذي جعل البحث فيها منصباً على فكر الإمام الصدر، فهذا يرتبط بأمرين: الأوّل هو شخصيّة الإمام الصدر، والتي تتميّز بكونها شخصيّة تداخلت فيها جملة من الأبعاد الفكرية والدينيّة والاجتماعيّة والسياسيّة؛ أي أنّ الإمام الصدر قد كان مجتهداً في الدين، ومُنظراً في الفكر، وصاحب مشروع إصلاحيّ في المجتمع

\* أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانيّة، رئيس مركز مشارق للبحوث والدراسات الفكرية المعاصرة، وعميد سابق لكلية الدراسات الإسلاميّة في الجامعة الإسلاميّة - لبنان.

واجتماع الدولة، وكان أيضاً ذا رؤية، وفعل سياسي في ما يتصل بالشأن العام والاجتماع السياسي.

ومن هنا، فإن شخصية تعدد فيها تلك الأبعاد التي ذكرنا، تكون رؤيتها لقضية العلمانية أشد غنى وعمقاً وموسوعية، وأشدّ اتصلاً بالإشكاليات القائمة والقضايا المطروحة، بعيداً عن أيّ تنظير قد يكون أكثر بُعداً عن الواقع وأولوياته.

الثاني، ويتمثل في الظرف التاريخي والاجتماعي والفكري والسياسي الذي كان يُعبر فيه الإمام الصّدر عن رؤيته للعلمانية؛ إذ كان ظرفاً يحدث فيه النقاش بين الفكر الديني والإسلامي من جهة، والفكر العلماني من جهة أخرى. هذا على مستوى المناخ الفكري العام المحلي وغير المحلي؛ وحيث كانت اللحظة التاريخية على مستوى الواقع اللبناني تعجّ بالعديد من الجدليات والديناميات الاجتماعية والسياسية والفكرية، والتي كانت إشكالية العلمانية وجملة قضاياها من أهم محاور النقاش والجدل فيها بين الفكر الإسلامي ورجاله من جهة، والفكر العلماني ورجاله من جهة أخرى، وكان الإمام الصّدر في هذا الخضم من أهم الشخصيات التي أنبّرت للتعبير عن رؤيتها للعلمانية، وجملة قضاياها المطروحة آنذاك.

مع الإلفات إلى أن نقد الإمام الصّدر للعلمانية، وإن كان مُتحيزاً في سياق الاحتدام الفكري والأيدولوجي في الإطار اللبناني، لكنّه - أيّ ذلك النقد - يعود في جوهره إلى العلمانية الغربية؛ لأنّ تلك العلمانية في السياق اللبناني لم تكن إلاّ تعبيراً عن هذه العلمانية الغربية؛ كونها مستمدة منها، ولأنّ مجمل الذين نظروا لهذه العلمانية إنّما استقوا رؤاهم وأفكارهم من العلمانية الغربية ورؤاها.

### المسوّغات العلميّة للبحث

من هنا يمكن القول بأنّ هذا الموضوع يحمل مسوّغاته العلميّة؛ إذ سيتمحور البحث فيه حول رؤية الإمام الصّدر للعلمانية، ليكون السؤال الأساسي (إشكالية البحث) عن ماهية رؤية الإمام الصّدر إلى العلمانية وجملة قضاياها ذات الصلة، ومقاربتة النقديّة لها، وصولاً إلى طرحه البديل عنها؛ إذ سوف نعمل على بيان هذه الرؤية بشكل علمي ومنهجي، بمعنى أنّه سوف يُعمل على تقديمها بأسلوب ولغة علميين، وبطريقة تحمل ترابطها وتسلسلها المنطقي، والتي تتضمّن أهمّ المسائل والمفاصل التي كانت محلّ جدل، وذات أهميّة في ذلك النقاش الفكري الذي كان

-ولا يزال- سائداً بين الفكر الديني والإسلامي من جهة، والفكر العلماني من جهة أخرى، والتي عني بها الإمام الصدر في مختلف مواقفه ومقالاته ومحاضراته وخطبه، التي تضمّنت مقارنة أو أخرى في موضوع العلمانيّة وبديلها. وعلى ما تقدّم، سنعمد إلى تبويب البحث على الشكل الآتي: سنبحث أولاً في رؤية الإمام الصدر لمفهوم العلمانيّة وتعريفه لها، ثمّ نتطرق إلى موقفه منها، ومن مختلف نسخها وأشكالها، وصولاً إلى الموقف من بعض طروحاتها آنذاك، في ما يتّصل بقانون الأحوال الشخصيّة اللبناني، ثمّ لنبحث في رؤيته لأهمّ أسباب النزوع إلى العلمانيّة في المجتمع اللبناني، لنذهب بعدها إلى البحث في مجمل المسوّغات التي طرحها الإمام الصدر لرفضه العلمانيّة، وصولاً إلى الخيارات التي طرحها والبديل الذي يتبنّاه، ورؤيته لذلك البديل في الدولة والاجتماع العام، لنتهي إلى خاتمة تشمل أهمّ الخلاصات والنتائج.

### رؤية الإمام الصدر لمفهوم العلمانيّة

يبدو من تبع مجمل كلماته حول مفهوم العلمانيّة، أنّ الإمام الصدر يتحدّث عن مستويين من العلمانيّة، الأول ويطلق عليه تعبير العلمانيّة الكاملة (الشاملة) التي يرى فيها فصلاً للدين عن المجتمع والدولة ومختلف شؤون الحياة. الثاني، وهو تلك العلمانيّة التي تقتصر على النظام السياسي فقط.

أمّا في ما يتّصل بالمستوى الأول؛ أي العلمانيّة الكاملة، فيقول الإمام الصدر في بيانها: «... عندما يحاولون أن ينادوا بالعلمنة الكاملة؛ أي إبعاد ملكوت الله والقيم التي تلازم الإيمان به عن مختلف شؤون الحياة»<sup>1</sup>، ويقول أيضاً: «أمّا فصل الدين عن الدولة، فإنّ الإسلام يرفضه كما ترفضه المسيحيّة؛ لأنّ هذا الفصل هو محاولة لفرض نوع من العلمنة»<sup>2</sup>.

ويقول في هذا المعنى: «العلمنة في المجتمع توازي الإلحاد»<sup>3</sup>؛ أي أنّ العلمنة في المجتمع -بمعنى فصل الدين عن المجتمع وجميع شؤونه- مؤدّاها مؤدّى

1- يعقوب زاهر، مسيرة الإمام السيّد موسى الصدر: يوميّات ووثائق، ط1، دار بلال، بيروت، 2000م، ج7، ص241.

2- المرجع نفسه، ج2، ص538.

3- المرجع نفسه، ج7، ص151.

الإلحاد من حيث النتيجة على مستوى الاجتماع العام. ومن هنا، يمكن القول بأن الإمام الصدر يرى في العلمانية الكاملة والشاملة فصلاً للدين عن الدولة والمجتمع ومختلف الشؤون الحيائية.

على المستوى الثاني؛ وهو الذي يمكن أن نطلق عليه العلمانية المقيدة أو الجزئية (في مقابل ما سماه الإمام الصدر العلمانية الكاملة)، والمراد بها علمانية النظام السياسي من دون علمانية الدولة (بكونها دولة) والمجتمع والحياة. هنا يكون الاقتصار على فصل الدين عن النظام السياسي ومجمل مؤسساته، ولا يتعداه إلى جميع شؤون المجتمع والحياة ومؤسسات الدولة.

يقول الإمام الصدر: «... العلمنة بمعنى أن لا يكون مصدر السلطة التنفيذية هو الدين - كما كانوا يقولون عن الملوك بأنهم ظلال الله على الأرض - أو بمعنى أن لا يكون مصدر التشريعات هو الدين»<sup>1</sup>، ويقول أيضاً لدى شرحه لمعنى علمانية دولة لبنان: «إنّ لبنان دولة علمانية؛ لأنها ليست منبثقة من حكم الله وحكم السماء، وليس رئيس لبنان ظلّ الله على الأرض. القانون اللبناني أيضاً علماني؛ لأنه ليس نابعاً من القرآن والإنجيل»<sup>2</sup>.

فالعلمانية في هذا المستوى هي علمانية النظام السياسي فقط، بمعنى فصل الدين عن السلطة التشريعية، وفصله عن السلطة التنفيذية وبعض مؤسسات النظام، وذلك عندما لا يكون الدين مصدر السلطة التشريعية، وعندما لا يكون الدين أيضاً المرتكز الذي تقوم عليه السلطة التنفيذية.

### في الموقف من العلمانية ونقدها

يمكن الجزم أن الإمام الصدر يرفض العلمانية كمبدأ فكري، ومشروع ونظام... بغض النظر عن مستوى هذه العلمانية وشكلها ومداها. كل ما في الأمر أن اختلاف مستوى الرّفص والتعبير عنه، وطريقة إدارته من ناحية إمكانية التعايش مع ذلك المستوى أو هذا الشكل من العلمانية بالتعامل معه كونه أمراً واقعاً أو عدم إمكانية ذلك؛ فهذا ما يتّصل بطبيعة ذلك المستوى من العلمانية وشكلها ومداها. بمعنى آخر، ثمة موقف مبدئيّ وعمّ من أصل فكرة العلمانية، بما هي فكرة

1- يعقوب ضاهر، مسيرة الإمام السيّد موسى الصدر، ج7، ص 465.

2- المرجع نفسه، ج8، ص 149.

تقوم على إقصاء الدين والتنافي معه، وثمة أيضاً موقف تفصيلي من العلمانية يرتبط بشكل تلك العلمانية ومداهها وواقعها؛ إذ يختلف موقف الإمام الصدر تبعاً لشكل تلك العلمانية ومداهها من جهة، وللوقائع والظروف الموضوعية من جهة أخرى، وتحديداً ما تؤدي إليه تلك الظروف في إطار ممارسة فقه الواقع.

### 1. في الموقف الفكري العام:

إن جوهر العلمانية يقوم على أساس من التنافي مع الدين، وتحديداً عندما يكون الفهم للدين بالنظر إلى كونه رؤية للوجود والحياة والمجتمع والدولة<sup>1</sup>، فهنا تصبح الرؤية الإيمانية نقيضاً للرؤية العلمانية؛ لأن الأولى تقوم على أساس حضور الفعل الإيماني ودوره<sup>2</sup>، في حين أن الثانية تقوم على نفيه والغائه.

ومن هنا يقول الإمام الصدر في مقام تعبيره عن موقفه الفكري الرافض للعلمانية: «أنا لا أؤمن بعلمنة الحياة في الأرض...»<sup>3</sup>. وفي جواب عن سؤال له حول الموقف من علمنة الدولة، يذكر الإمام الصدر أن علمنة الدولة هدر للطاقة الإيمانية<sup>4</sup>. وبعد أن يبين طبيعة العلاقة بين الإيمان بالله والإيمان بالقيم، وأنه لا قيم من دون الإيمان بالله، وبناء المجتمع على أساسه؛ يقول: «... لذلك، فإننا لا نرضى بالعلمنة...»<sup>5</sup>.

وعليه من الواضح، سواء من جهة الرؤية الأيديولوجية الدينية والإيمانية للإمام الصدر، وطبيعة فهمه للدين وفلسفته ومدياته ودوره، أو من جهة رؤيته الفكرية للعلمانية كمبدأ فكري، والتصوص التي عبرت عن رؤيته تلك؛ أن الإمام الصدر يرفض العلمانية كمبدأ فكري، بمعزل عن أشكالها ومدياتها ونسخها المتعددة.

1- راجع: موسى الصدر، التغيير ضرورة حياتية (محاضرات للإمام السيد موسى الصدر)، ط1، مركز الإمام موسى الصدر للأبحاث والدراسات، بيروت، 2011م، ص 13 - 17.

2- موسى الصدر، تأسيساً لمجتمع مقاوم، ط2، مركز الإمام موسى الصدر للأبحاث والدراسات، بيروت، 2007م، ص 72.

3- يعقوب ضاهر، مسيرة الإمام السيد موسى الصدر: يوميات ووثائق، ج 2، ص 250.

4- موسى الصدر، تأسيساً لمجتمع مقاوم، م. س.، ص 301.

5- يعقوب ضاهر، مسيرة الإمام السيد موسى الصدر: يوميات ووثائق، م. س.، ج 3، ص 222.

## 2. في الموقف من الأشكال المختلفة للعلمانية:

تحدّث الإمام الصّدر عن شكليّين أو صيغتين من العلمانية، العلمانية الكاملة (الشّاملة)، والعلمانية الجزئية (المقيّدة)؛ إذ نجد لديه اختلافًا ما في طبيعة الموقف، ومستوى الرّفص بين العلمانية الشّاملة والعلمانية الجزئية. ففي الموقف من العلمانية الشّاملة، يمكن القول بأنّ الإمام الصّدر يرفض رفضًا واضحًا وقاطعًا هذا الشّكل وهذه الصّيغة من العلمانية، ولا يُبدي أيّ إمكانيّة للتّعايش معها؛ لأنّها تُمثّل نقيًا شاملًا وكاملًا للدين عن ساحة المجتمع والدّولة، ومختلف شؤون الحياة والإنسان (ما خلا دور العبادة أو العبادة بالمعنى المحدود والخاصّ)؛ إذ يأتي هذا الرّفص منسجمًا مع موقفه الفكريّ والإيمانيّ من مبدأ العلمانية وجوهرها وفكرتها الأساسيّة. وعدا عن النّصوص التي أوردناها لدى حديثنا عن الموقف الفكريّ العامّ للإمام الصّدر من العلمانية، فإنّنا نُضيف هنا النّصوص التّالية شواهد على ما نقول. يصف الإمام الصّدر العلمنة الشّاملة بأنّها نوع من الإلحاد (الاجتماعي) والانحراف الاجتماعيّ، فيقول: «الدّعوة إلى العلمنة بالصّيغة التي يطرحونها؛ أي عندما يحاولون أن ينادوا بالعلمنة الكاملة... فهناك نقول لهم: لا، إنّها إلحاد وانحراف اجتماعي»<sup>1</sup>.

ويقول في معرض جوابه عن سؤال يتّصل بوصفه العلمانية بنوع من الإلحاد: «قضية العلمنة هي رؤية اجتماعية لأناس... نحترمهم... لكننا بكلّ موضوعيّة لا نرى رأيهم، ولا نقبل بفرضه علينا، وعلى أبنائنا المؤمنين»<sup>2</sup>. ويقول في مورد آخر: «أنا لا أؤمن بالعلمانية إطلاقًا في هذا الإطار؛ أي في إطار المسلك الوطنيّ، إذا صحّ التّعير»<sup>3</sup>.

وعليه، فإنّ الإمام الصّدر في هذا المستوى وهذه الصّيغة من العلمانية، يذهب إلى أنّ الإسلام يرفض فصل الدين عن الدّولة، ويرى في العلمانية إلحادًا ونوعًا من الانحراف الاجتماعيّ. ويعتقد أنّ علمنة الدّولة تتنافى مع الإيمان، وتؤدّي إلى هدر طاقته، وإلى حرمان المجتمع والإنسان منه. لذلك، فهو لا يؤمن بعلمنة الحياة في الأرض، ولا يرضى بها، وهو يجاهر بالـ «لا» لِمَن ينادي بها.

1- يعقوب ضاهر، مسيرة الإمام السيّد موسى الصّدر: يوميات ووثائق، ج 7، ص 241.

2- المرجع نفسه، ص 246.

3- موسى الصّدر، تأسيسًا لمجتمع مقاوم، ص 71.

أمّا في الموقف من العلمانية المحدودة والجزئية (غير الشاملة)، والتي تتصل بالنظام السياسي من دون المجتمع وشؤونه، ومن دون بعض من مؤسسات الدولة وقوانينها؛ فهنا ينبغي أن نأخذ هذه المقاربة إلى البعد الواقعي؛ أي إلى الطرف التاريخي والاجتماعي الذي كان قائماً. بمعنى أن الإمام الصدر عندما يقارب فكرة العلمانية في بعدها النظري والفكري، فمن الواضح أنه يرفض أي شكل من أشكال العلمانية، وأي صيغة من صيغها، لكنه عندما يقارب العلمانية في الإطار الواقعي والاجتماعي؛ أي بما هي فكرة متموضعة في الاجتماع السياسي أو النظام السياسي؛ فهو معنيّ عندها أن يأخذ بالحسبان مجمل الظروف والوقائع السياسية والاجتماعية وغيرها، ليحدّد بناءً على كلّ ذلك ما الذي يمكن أن يقبل به أو لا يقبل به ليكون واقعاً قائماً، وما الذي يمكن أن يتعايش معه أو لا يتعايش معه في إطار الظروف القائمة.

ومن هنا نستطيع أن نفهم ما يمكن أن يتصوره البعض تعارضاً في مواقف الإمام الصدر حول العلمانية أو هذا المستوى من العلمانية؛ إذ يمكن القول بأن الإمام الصدر عندما يُعبّر عن رفضه للعلمانية، فهذا يأتي في إطار مقاربه الفكرية لها، بمعزل عن أشكالها وصيغها ومدياتها، لكنه عندما يُظهر نوع قبولٍ بإحدى صيغها، أو إمكانيةً للتعايش مع بعض أشكالها، فمن باب كونها أمراً واقعاً في مجتمع لديه خصوصياته وظروفه، وما يستلزمه ذلك في سياق ممارسة فقه الواقع من تحديد المتاح والممكن، وتمييزه عن غير المتاح والممكن.

وعليه، سوف نعرض لتلك النصوص التي يُستفاد منها نوع إمكانية تعايش ما مع هذه العلمانية، ومقارنتها مع النصوص التي قد يُستفاد منها رفض حتى تلك الإمكانية للتعايش مع هذه الصيغة من العلمانية ضمن الظروف المحيطة بالواقع اللبناني.

يقول الإمام الصدر عن العلمانية المقيدة والمحدودة كما هي في الواقع اللبناني: «العلمنة بمعنى أن لا يكون مصدر السلطة التنفيذية هو الدين - كما كانوا يقولون عن الملوك بأنهم ظلال الله على الأرض - أو بمعنى أن لا يكون مصدر التشريعات هو الدين؛ إن العلمنة بأحد هذين المعنيين [أو كليهما] كانت وستبقى في لبنان»<sup>1</sup>.

1- موسى الصدر، الوحدة والتحرير، ط2، مركز الإمام موسى الصدر للأبحاث والدراسات، بيروت، 2007م، ص 275.

إنَّ ما يُفهم من كلام الإمام الصّدر حول العلمانيّة بذلك المعنى (أحد هذَينِ المعنيّين)؛ أي العلمانيّة في السّلتَينِ التّشريعيّة والتّنفذيّة، كانت وستبقى في لبنان، ليس نوع إقرارٍ من الإمام لهذا المعنى من العلمانيّة، أو قبولٍ فكريّ بها، ولا يريد الإمام الصّدر من كلامه إضفاء نوع من المشروعيّة الدّينيّة الفكريّة على هذا المستوى أو الشّكل من العلمانيّة، وإنّما كَلَّ ما يريد قوله هو أنّ هذه العلمانيّة بهذا المعنى هي أمرٌ واقع في لبنان، قد يكون من المطلوب التّعايش معه بناءً على مؤدّيات فقه الواقع والوقائع؛ إذ قد لا يكون متاحًا أو ممكنًا الذّهاب أبعد من ذلك في تقليص دور العلمانيّة ومداهها وحدود مساحتها، نتيجة لخصوصيّة الواقع اللّبنانيّ، والتنوّع الدّينيّ والطّائفيّ الموجود فيه، وإلّا فإنّنا نفترض أنّ الإمام الصّدر - وانسجامًا مع قناعاته ورؤيته الفكريّة والدّينيّة في جدليّة الدّين والعلمايّة - كان سيرفض حتّى هذا المستوى أو الصّيغة من العلمانيّة لو كانت الطّروف والوقائع تُتيح له هذا الرّفص، وتسمح بأن يأخذ العامل الإيمانيّ دوره أكثر في النّظام والدّولة، ومختلف السّلطات، ومجمل المؤسّسات. وهذا ما سوف يكون واضحًا لدى حديثنا تاليًا عن بدائل العلمانيّة وعلمنة الدّولة في فكر الإمام الصّدر ورؤاه.

لكن في قبال بعض تلك الاقتباسات - من قبيل النّصّ الذي ذكرناه آنفًا - والتي يبدو منها أنّ الإمام الصّدر يُعبّر من خلالها عن إمكانيّة تعايش ما مع تلك العلمانيّة بذاك المعنى، نجد بعض النّصوص التي قد يُستفاد منها حتّى رفض هذا المعنى وهذا المستوى من العلمانيّة في الواقع اللّبنانيّ.

فمثلاً عندما يُسأل الإمام الصّدر عن تصوّره للبنان الغد؛ يُجيب مُبيّنًا رؤيته للبنان وطن عدالة بعيدًا عن الطّائفيّة والعلمايّة، ثمّ يتطرّق إلى قانون الأحوال الشّخصيّة، ليردّ على الدّعوات التي كانت تنطلق لعلمنة ذلك القانون؛ فيقول: «يجب أن يبقى قانون الأحوال الشّخصيّة [الدّينيّ]، وأن لا يصبح نظام لبنان نظامًا علمانيًا»<sup>1</sup>.

هنا يمكن القول بأنّ ما يُفهم من هذا النّصّ هو أنّ الإمام الصّدر يرفض علمنة قانون الأحوال الشّخصيّة اللّبنانيّ، وكان يرّد على تلك الدّعوات التي كانت تهدف إلى علمنة ذلك القانون، فقد أتت عبارته تلك «يجب... أن لا يصبح نظام لبنان نظامًا علمانيًا» في سياق حديثه عن قانون الأحوال الشّخصيّة ذاك؛ أي إنّ ما نخلص إليه في هذا المورد هو أنّ الإمام الصّدر كان مستعدًّا للتّعايش مع علمانيّة

1- يعقوب ظاهر، مسيرة الإمام السيّد موسى الصّدر: يوميّات ووثائق، ج 8، ص 140.



السلطات (التشريعية والتنفيذية) وبعض مؤسسات النظام اللبناني في واقع قائم، وإن كانت رؤيته الفكرية تخالف ذلك الواقع، لكنه لم يكن مستعداً على الإطلاق للقبول بعلمنة قانون الأحوال الشخصية اللبناني. ومن هنا، قد يكون من المفيد أن نفرد عنواناً خاصاً لقانون الأحوال الشخصية هذا، ورؤية الإمام الصدر له.

### 3. علمنة قانون الأحوال الشخصية اللبناني:

ينبغي القول بداية إنه من المسوخ علمياً أن نفرد عنواناً لقانون الأحوال الشخصية اللبناني في سياق بحثنا في العلمانية في فكر الإمام الصدر، وذلك للأسباب الآتية: أولاً؛ لأن هذا الموضوع كان - ولا يزال - إحدى أهم نقاط الجدل والاشتباك بين التيارين الإيماني والعلماني، وثانياً؛ لأنه يحمل حساسية خاصة من ناحية مساسه بحياة كل فرد ومختلف شؤونه الشخصية التي تتصل بالجانب الديني وقديسيته، وثالثاً - وهذا المهم في بحثنا - أن الإمام الصدر قد عنى به عناية كبيرة؛ إذ أخذ حيزاً مهماً من كلامه واهتمامه، لما ذكرنا في التسويغين الأول والثاني؛ ولأن الإمام كان يجد نفسه معنياً بالرد على ذلك الطرح الذي كان يعمل عليه آنذاك بقوة لعلمنة ذلك القانون.

وبناءً عليه، سنعرض هنا لنماذج من ردود الإمام الصدر على ذلك الطرح المذكور:

يقول الإمام الصدر: «إذا أتبعنا طريق العلمنة - والمفهوم من العلمنة [في تلك الدعاوات التي كانت تطلق آنذاك] هو إلغاء قوانين الأحوال الشخصية [الدينية]؛ لأن العلمنة في الدولة [النظام]، والعلمنة في القوانين الأخرى كافة كانتا متوفرتين في لبنان ما قبل المحنة [بداية الحرب الأهلية]، فسيصبح المجتمع اللبناني نسخة طبق الأصل عن المجتمعات العلمانية الحديثة، فماذا يبقى مميزاً للبنان؟»<sup>1</sup>.

ويقول أيضاً في الموضوع نفسه: «نرفض العلمنة لهذا الإطار [الأحوال الشخصية]، الذي وحده [إطار الأحوال الشخصية] في لبنان ليس علمانياً، فالدولة [النظام]، والقوانين كلها - عدا الأحوال الشخصية - علمانية»<sup>2</sup>.

ويقول في مورد آخر: «يجب أن يبقى قانون الأحوال الشخصية [الديني]، وأن لا يصبح نظام لبنان [في إطار الأحوال الشخصية] علمانياً؛ لأننا نكون عند ذلك [لو

1- موسى الصدر، الوحدة والتحرير، ص 333.

2- المرجع نفسه، ص 324.

أصبح القانون اللبناني علمانيًا في إطار الأحوال الشخصية<sup>1</sup> قد قضينا على الثقافات الدينية، والارتباطات الدينية المتعددة في البدء [الولادة]، والختم [الزواج]... إنَّ قانون الأحوال الشخصية - كما نعلم- يُنظّم علاقات الإنسان في بداياته ونهايته، في ولادته من خلال الزواج، وفي نهايته من خلال الميراث. فإبقاء قانون الأحوال الشخصية [الديني] سيحفظ لنا تنوع لبنان والثقافة الدينية المتنوعة، ولا يكون مقابل ذلك مانع أمام توحيد الشعب وخلق الوحدة الوطنية<sup>1</sup>.

ويقول أيضًا: «أما بالنسبة إلى النظام اللبناني... لا نرغب بالعلمنة، إننا نُرحّب بإلغاء الطائفية السياسية، مع عدم المساس بقانون الأحوال الشخصية [الديني]»<sup>2</sup>.

### في أسباب النزوع إلى العلمانية

يرى الإمام الصدر وجود أسباب تؤدي إلى تبني البعض للعلمانية ورفضه للدين، والتي قد يكون من أهمها عدم الفصل بين الدين والطائفية والخلط بينهما، أو الخلط بين الطائفية والطوائف الدينية. ولذلك -وبناءً على هذا الخلط- فإنَّ من يريد أن يُقصي الطائفية يذهب إلى إقصاء الدين، وإلى تذويب الطوائف الدينية، وتاليًا يذهب إلى مستوى أو آخر من العلمنة. هذا بالإضافة إلى وجود ميل لدى البعض إلى تقليد تجارب الآخرين بطريقة غير علمية، وغير منهجية. يقول الإمام الصدر في هذا الموضوع: «أنا أتصوّر... [أنَّ] عقدة المُنادين بالعلمنة هي استيائهم من الطائفية»<sup>3</sup>.

لذلك، يبادر الإمام الصدر إلى إيضاح الفرق بين الطائفية والطوائف، فيقول: «الطائفية في الحقيقة مفهومها يختلف عن مفهوم تعدد الطوائف. الطوائف المختلفة (غنى) للبلد؛ لأنَّ كلَّ طائفة نافذة حضارية، تتمكن من تقديم هدايا نفيسة وتجارب إنسانية عريقة لبلدها، إذا كانت الصّلات بين الطوائف صلات وطنية. أمّا إذا كانت الطائفية تتحكّم، [فهذا] يعني [أنَّ] البلد الواحد يتحوّل إلى بلاد عدّة، كلُّ طائفة تشكّ في الطائفة الأخرى، ولا تتعاون مع الطائفة الأخرى،

1- موسى الصدر، الوحدة والتحرير، ص 301-302.

2- المرجع نفسه، ص 482.

3- موسى الصدر، حركة الإيمان، لا ط، مركز الإمام موسى الصدر للأبحاث والدراسات، بيروت، 2016م.

فلا شكَّ في أنَّ هذا المرض - في المجتمع - [هو] الذي نُسمِّيه بالطائفية السلبية. وليس فقط الطائفية هذا المرض، بل الإقليمية السلبية لها المآسي والمساوئ نفسها. لو كنتُ أنا في إقليم الجنوب لا أشعر بإقليم الشمال، أو بمنطقة الجبل، فإذاً أنا جنوبيّ ولست لبنانيّاً. إنّما أنا لبنانيّ... إذا شعرت بالآلام المناطق الأخرى، والمناطق الأخرى شعرت بالآلام منطقتي، كوطنٍ واحد. المشكلة ليست في الطائفية فقط، المشكلة... بتعبير أدقّ في الأنايية»<sup>1</sup>.

كذلك الأمر في ما يتّصل بالعلاقة بين الدين والطائفية، والخلط الحاصل بينهما نتيجة لعدم إدراك معنى الدين ومفهومه، ومعنى الطائفية ومفهومها. ولمعالجة هذا الخلط يتحدّث الإمام الصدر في حقيقة الدين، وحقيقة الطائفية، والفروقات المتعدّدة القائمة بينهما.

وفي هذا السياق، يتعرّض في حديثه إلى الرؤية الكونية ذات الصلة، وإلى حقيقة الإيمان والدين، فيقول: «... رؤية كونية يعني [أن] يشعر أنّ الكون بُني على الحقّ وعلى العدل. إذاً المجتمع المناسب مع هذا الكون، يجب أن يكون مجتمعاً مبنياً على الحقّ والعدل»<sup>2</sup>.

ثمّ بيّن أنّ الإيمان «يرتبط بالالتزام بالقيم والمبادئ»<sup>3</sup>، ويوضح أنّ الأديان «تتحرك باتجاه تحرّر الإنسان، تقدّم الإنسان، مكافحة الطغيان، ومكافحة الاحتكار»<sup>4</sup>.

أمّا الطائفية، فيرى أنّها: «التعصّب لأفكار ومعتقدات... من دون القدرة على إيجاد المسوّغات العقلية لهذا التعصّب تجاه الآخرين، سوى أنّها العبادات والعقائد الموروثة عن الآباء»<sup>5</sup>.

ويقول في مقام التفريق بين الدين والطائفية:

«إنّ أهمّ هذه الفروقات هي:

1 - إنّ رسالتنا دين الله الذي أنزله لهداية البشر إلى الصراط المستقيم... أمّا الطائفية، فإنّها الخطر الحقيقي على الدين، كونها الإطار الذي يتحرّك من

1- موسى الصدر، حركة الإيمان.

2- موسى الصدر، التغيير ضرورة حياتية، ص 22.

3- المرجع نفسه، ص 24.

4- المرجع نفسه.

5- المرجع نفسه، ص 54.

- خلاله أصحاب المصالح من سياسيين ومترفين.
- 2 - رسالتنا رسالة إلهية شاملة... إنها عقيدة إلهية ينبثق عنها نظام كامل شامل للإنسانية... رسالتنا دعوة عالمية، وانفتاح على جميع الشعوب لتعميق مفاهيم المساواة والتعاون بين الخلق. أمّا الطائفية، فهي التّعصّب الأرعن والتّفوق على الذات ضمن إطار الطائفة الواحدة واستعداد الآخرين.
- 3 - إن الاقتناع الفكري هو الأساس لحمل رسالة الإله؛ لأنّ الحقّ بيّن والباطل واضح، ولا يخشى الحقّ على نفسه، بل يقوى بمخاطبة العقل... أمّا الطائفية، فأساسها الاعتماد على المواليد من آباء وأمّهات ينتمون إلى دين مُعيّن.
- 4 - المقياس في تقييم المؤمن هو مدى الالتزام بأحكام الدين... والناس سواسية أمام القانون.
- أمّا مقياس الطائفية فهو تحقيق المكاسب لطائفة، والوقوف بوجه الآخرين لمجرّد أنهم خارج هذه الطائفة. لذلك، فإنّ مَنْ ينتمي إلى طائفتهم هو أفضل بكثير ممّن ينتمي إلى الطوائف الأخرى، ولو كان أرعنا كذّابًا.
- 5 - لا يُقاتل المؤمن إلا في سبيل الله، في دفع مظلمة، أو نصرة مظلوم، أو مجابهة عدوّ، أو إحقاق حق؛ بينما يُقاتل الطائفي ظلماً وعدواناً؛ لأنّه يكره الناس ويخشى منهم على نفسه.
- 6 - رسالتنا دعوة للتوحيد والوحدة والتعاون بين جميع الناس... أمّا الطائفية فهي مدعاة للتفرقة والتناذب؛ لأنّها تُوكّد الالتفاف حولها، وليس حول الإنسان وخير البشرية<sup>1</sup>.
- وثمة عامل آخر أشار إليه الإمام الصدر، من العوامل التي تدفع نحو العلمانية، وهو الميل إلى تقليد الآخرين - والغرب تحديداً - بطريقة غير مدروسة وغير علمية، حيث يمكن أن نستفيد هذا المعنى من تعبيره عن العلمانية بأنّها: «محاكاة التجارب الأخرى في العالم»<sup>2</sup>، ويصفها في مورد آخر بالمحاكاة السطحية لتلك التجارب<sup>3</sup>؛ أي هي نوع من التقليد لتلك التجارب والنماذج بطريقة غير علمية وغير موضوعية.

1- موسى الصدر، التغيير ضرورة حياتية، ص 55 - 60.

2- موسى الصدر، الوحدة والتحرير، ص 324.

3- المرجع نفسه، ص 276.

## العلمانيّة ومسوّغات الرّفص

إنّ رفض الإمام الصّدر للعلمانيّة ليس رفضاً تلقائيّاً أو متعسّفاً، وإنّما هو رفض يقوم على جملة من المسوّغات العلميّة والفكريّة والاجتماعيّة وغيرها، والتي تُحيل هذا الرّفص إلى بُعده العلميّ والعقلانيّ والفكريّ الذي يرتكز على رؤية، ويحمل مشروعاً للمجتمع والدّولة، ويسعى إلى جملة من الغايات الهادفة والبناءة في سياق ذلك المشروع.

أمّا أهم تلك المسوّغات التي يذكرها الإمام الصّدر، فهي ما يلي:

### 1. الحفاظ على ميزة لبنان التّقافيّة، وعلى وجود الطّوائف كنواتف حضاريّة:

يقول الإمام الصّدر مبيناً سبب رفضه للعلمانيّة في هذا السّياق، أنّه إذا اعتمدنا مبدأ العلمنة «فقد جعلنا وطننا المميّز بإرادة الله نسخة طبق الأصل عن بقيّة الأوطان... ولذلك، علينا أن نُفتّش عن طريقة للعلاقات نحفظ [من خلالها] بوجود الطّوائف كنواتف حضاريّة وينايع ثقافيّة»<sup>1</sup>.

ويقول أيضاً أنّه إذا اعتمدنا طريق العلمنة - إذ عبّر بأنّ قصده بالعلمنة هنا هو إلغاء قانون الأحوال الشّخصيّة - «... فسيصبح المجتمع اللبنانيّ نسخة طبق الأصل عن المجتمعات العلمانيّة الحديثة، فماذا يبقى مميّزاً للبنان؟»<sup>2</sup>. ويقول أيضاً في سياق رفضه لعلمنة قانون الأحوال الشّخصيّة ذاك بأنّ العلمنة تؤديّ إلى: «... دفع المجتمع اللبنانيّ إلى... افتقاد نكهته الخاصّة»<sup>3</sup>.

### 2. العلمانيّة لا تتناسب مع الطّبيعة الإيمانيّة للمجتمع وهويّته التّقافيّة،

#### بل مع واقع الأُمّة وتاريخها:

ولذلك، لن يكون من الصّحيح فرض هذه العلمانيّة على مجتمع تلك هويّته. وفي هذا السّياق ينتقد الإمام الصّدر تلك المحاولات لعلمنة الدّولة، فيتحدّث عن البعض الذي «... يعمل وكأنّ المطلوب هو علمنة الدّولة... وإقامة نظام غير متناسب مع مجتمعنا المؤمن، ومع واقع أمتنا وتاريخنا وموقعنا»<sup>4</sup>. ويقول في موردٍ آخر مُتحدّثاً عن ضرورة بناء المجتمع بطريقة تتماهى مع هويّة

1- موسى الصّدر، الوحدة والتّحرير، ص 276.

2- يعقوب ضاهر، مسيرة الإمام السيّد موسى الصّدر: يوميّات ووثائق، ج 8، ص 159.

3- موسى الصّدر، الوحدة والتّحرير، م. س، ص 324.

4- يعقوب ضاهر، مسيرة الإمام السيّد موسى الصّدر: يوميّات ووثائق، م. س.

أبنائه، وانتماهم الإيماني: «... أنا لا أؤمن بعلمنة الحياة على الأرض؛ لأنه لا يمكن الاحتفاظ بالإيمان والعمل، وترك المجتمع يتكوّن بعيداً عن انسجام المجتمع مع حياتي، هذا مستحيل، يجب أن يكون ثمة نوع من التنسيق والانسجام بين الإنسان وأعماله والمجتمع الذي يعيشه»<sup>1</sup>.

وعليه، يمكن القول بأنّ حيثيّة الرّفص هنا هي حيثيّة اجتماعيّة؛ أي من جهة عدم تناسب العلمانيّة مع هويّة المجتمع وثقافته، وهي هنا هويّة إيمانيّة.

### 3. بناء الدّولة والاجتماع العام على أساس من قيم الخير والحق والقيم الإيمانيّة:

ويما أنّ العلمانيّة تدعو إلى إبعاد القيم الإيمانيّة عن مختلف شؤون الحياة، يرفضها الإمام الصّدر.

ومن هنا، نجد أنّ الإمام يردّ بقوة على أولئك الذين «يحاولون إبعاد... القيم التي تلازم الإيمان به (الله) عن مختلف شؤون الحياة»<sup>2</sup>، فيقول في ردّه عليهم: «نحن دُعاة حقّ وإيمان، حتّى على صعيد فصل الدّين عن الدّولة. نحن نقول بفصل الطّائفيّة عن الدّولة، ولا نقول بفصل القيم والمناقب المشتركة بين الإسلام والمسيحيّة عن الدّولة. لا نقبل أن تؤسّس المؤسّسات الرّسميّة والأنظمة والقوانين إلّا على أساس المناقب والخير والحقّ والإيمان بالله»<sup>3</sup>.

ويتحدّث عن العلاقة الصّوريّة بين الإيمان بالله، والإيمان بالقيم، وبناء المجتمع على أساس من تلك القيم، وعدم إمكانيّة الفصل بين الإيمان بالله وبناء المجتمع على أساس قيميّ، بل يذهب إلى أنّ تلك القيم لا يمكن أن تتأتّى إلّا من خلال الإيمان بالله تعالى والعامل الإيمانيّ، فيقول في معرض حديثه عن الإيمان والطّاقة الإيمانيّة بالتحديد: «هي لا تنفصل عن الإيمان بالقيم. إنّ الإيمان بالقيم لا يمكن وجوده من دون الإيمان بالله، وبناء المجتمع على أساسه»<sup>4</sup>.

1- موسى الصّدر، حركيّة الإيمان، ص 94.

2- يعقوب ظاهر، مسيرة الإمام السيّد موسى الصّدر: يوميات ووثائق، ج 7، ص 241.

3- المرجع نفسه، ص 241.

4- موسى الصّدر، تأسيساً لمجتمع مقاوم، ص 301.

#### 4. العلمانية تؤدي إلى هدر الطاقة الإيمانية، وإلى عدم الاستفادة من قوة الدين وقيمه في تحريك المجتمع وتغييره:

بل تؤدي إلى تجميد الاجتماع الديني عن الفعل والحركة والتغيير، عندما تدعو إلى إخراج الدين وفاعليته من ساحة الاجتماع العام، وإلى إقصاء العامل الإيماني وقيمه عن التأثير في المجتمع والدولة.

يُسال الإمام الصدر عن تأييده للاتجاه الرامي إلى علمنة الدولة، فيقول: «لا، إن علمنة الدولة هدرٌ للطاقة الإيمانية التي هي من ثروات الإنسان نفسها»<sup>1</sup>.

وبعد أن يتحدث عن الرؤية الكونية الإيمانية التي تدعو إلى العمل من أجل بناء المجتمع على أساس من تلك القيم التي تحملها، ينتقد الإمام الصدر تلك القوى من استعمار وغيره، والتي تسعى إلى تحويل «القوى الدينية إلى قوى راکدة جامدة»<sup>2</sup>. ويُعبر عن رفضه لتجميد «الدين المسيحي الذي كان من المفترض أن يكبح من جماح الطغيان اليهودي، ويقضي على الطغيان في الاستغلال والتجارة والمال وتجاهل القيم... هكذا جُمِد الدين المسيحي، وهكذا جُمِد الدين الإسلامي»<sup>3</sup>، منتقداً فهم البعض للدين الإسلامي وتلك الممارسات الخاطئة التي تقوم على نوع من الانفصام بين الإيمان والشأن العام، مؤكداً رفض الإسلام لهذا الفهم وتلك الممارسات التي تتنافى مع رؤيته الكونية ونصوصه الدينية<sup>4</sup>.

ثمَّ يُبين أنَّ مؤدى العلمنة تجميد الاجتماع الديني في العالم وفاعليته وتأثيره، وتعطيل دور المجتمعات الدينية عن الحركة والتغيير، فيقول بأنَّ العلمانية تؤدي إلى أن «نصل إلى هذه المأساة، أن نصف العالم قوى راکدة جامدة لا تعمل... [حيث يضحى] الشأن الاجتماعي متروكاً»<sup>5</sup>.

#### 5. رفض التبعية والتقليد:

والمقصود بذلك أنَّ العلمانية تنطوي على نوع من تقليدٍ ومحاكاةٍ لتجارب الآخرين، واستنساخ لها بطريقة غير علمية، لا تأخذ بالحسبان الخصوصيات

1- موسى الصدر، تأسيساً لمجتمع مقاوم، ص 301.

2- موسى الصدر، التغيير ضرورة حياتية، ص 24.

3- المرجع نفسه، ص 25.

4- المرجع نفسه، ص 25 - 26.

5- المرجع نفسه، ص 26.

الموجودة، وميزة الواقع الذي يُراد إسقاط العلمانية عليه، وفي هذا تبعيةً للآخرين في تجاربهم، ولحاق غير مدروس بهم.

يتحدّث الإمام الصّدر في هذا التقليد للآخرين، فيقول: «العلمانية هي محاكاة التجارب الأخرى في العالم»<sup>1</sup>. ويتحدّث في موردٍ آخر مفترضاً أنّه إذا قمنا بتطبيق مبدأ العلمنة في الوطن، فمعنى ذلك أن نصبح «وكأننا قمنا بمحاكاة سطحية»<sup>2</sup> لتلك التجارب الأخرى التي حصلت في الغرب والعالم؛ إذ إنّ ما يفهم من وصفه للعلمنة بالمحاكاة السطحية أنّها نوع تقليدٍ غير علميٍّ، وغير مدروس لتجارب الآخرين، ينطوي على نوع من التبعية غير المنهجية لهم، والتأثر غير العقلاني بهم.

ولذلك، يرفض الإمام الصّدر هذه العلمانية؛ لأنّها تتضمّن معاني التبعية والمحاكاة السطحية التي تجعلنا مستلحقين بالتجارب الأخرى في العالم، وتفقدنا القدرة على صناعة أنموذجنا الحضاري في الوطن والدولة.

ولا يُراد ممّا تقدّم قطع الطّريق على أيّ نوع من أنواع التّفاعل الحضاريّ الهادف والمنهجيّ مع الآخرين، إذ يؤكّد الإمام الصّدر على إمكانية الاستفادة من تجارب الآخرين، لكن على أساس أن تكون مقارنة تلك التجارب مقارنة علمية، تلحظ جميع الخصائص وتتجنّب الإسقاط غير العقلانيّ. «أما بالنسبة إلى النظام اللبنانيّ، فثمة عشرات التجارب في العالم، يمكننا أن نستفيد منها مع المحافظة على طابع لبنان المميّز»<sup>3</sup>.

## 6. توليد الأزمات والفشل في تقديم الحلول:

يرى الإمام الصّدر أنّ العلمانية ونتيجة لإقصائها الدين، والقيم الإيمانية عن القيام بدورها في التربية القيّمة، وصناعة إنسانية الإنسان؛ فإنّها قادت المجتمع إلى العديد من المشكلات والأزمات، سواءً في علاقاته الداخلية، أو من جهة العلاقات بين الدّول والشعوب.

إذ إنّ تضخّم الأنا وتجلياتها في أكثر من مجال اجتماعي أو سياسي، وما يؤدي إليه ذلك من تقديم للمصلحة الذاتية على أيّ مصلحة أخرى أو نفع عام؛ سوف يوصل إلى إنتاج الأزمات، وتوليد الصّراعات والحروب داخل المجتمعات أو بين

1- يعقوب ضاهر، مسيرة الإمام السيّد موسى الصدر: يوميات ووثائق، ج 8، ص 165.

2- موسى الصدر، الوحدة والتّحرير، ص 276.

3- المرجع نفسه، ص 482.



الدول، وتعزيز منطق الهيمنة والاستعمار، عندما يُعمل على إلغاء الصّفة الإنسانيّة التي تهدف الأديان التوحيدية في أصلها إلى زرعها في الإنسان، وتنميتها في سلوكه.

يقول الإمام الصدر في سياق مقاربه النقديّة لطرح علمنة الدولة والمؤسسات: «هذا الحلّ مرفوض من قبلنا؛ لأنّه حلٌّ فاشل، عانى ويُعاني منه المجتمع الدوليّ الكثير الكثير من طغيان المصلحة الدائية، وتفكك الأجيال وأعضاء المجتمع بعضها عن بعض، ناهيك عن نتائج العلمنة الدوليّة من حروب واستثمار واستعمار وغيرها»<sup>1</sup>.

ويقول في موردٍ آخر: «إنّ العلمنة لا تُعالج مشكلة تغلّب القويّ على الضّعيف، كما أنّها تُفقد أيّ مجتمع الرّصيد الروحي الذي يملكه، وتُشكّل إطاراً اجتماعياً، لا بدّ أن يتمكن من التغلّب في النهاية على الصّفة الإنسانيّة في الإنسان»<sup>2</sup>.

## 7. تُوْدي إلى زيادة الانقسامات المجتمعية وتعميقها، وإلى تأزيم

### العلاقات بين العديد من المكونات المجتمعية:

وبيان ذلك، أنّ العلمانية عندما تقوم على إقصاء الدين، وكلّ ما هو ديني وإيمانيّ عن ساحة الاجتماع العامّ والاجتماع السياسيّ، يكون مؤدّاهما الجنوح إلى إقصاء أيّ جهة، أو مشروع، أو مؤسسة تريد أن تمارس دورها في الاجتماع العامّ والاجتماع السياسيّ، بناءً على خلفيّتها الدينيّة، ومرجعيتها الإيمانيّة، وهذا ما يُوْدي إلى تأزيم العلاقة بين من يريد أن يمارس دوره في ذلك الاجتماع بناءً على مرجعيّته الدينيّة، ومن يريد إقصاء ذلك الدور. وهو يُسهم أيضاً في تعميق الانقسام، وزيادة التوتّرات المجتمعية بين تلك المكونات المختلفة.

في هذا المورد، قد نجد أنّ الإمام الصدر يتحدّث عن واقعة بعينها، لكن من دون شكّ فإنّ كلامه هذا يقبل التعميم؛ لأنّ مقاربه لتلك الواقعة مورد الكلام هي مقارنة ذات بُعدٍ فكريّ، وهو الذي يهمنّا في بحثنا هذا.

يقول الإمام الصدر في خطاب له مُعرضاً بمحاولات البعض دفع الأمور إلى علمنة الدولة، وإلى تشكيل الإدارات المحليّة في لبنان: «إنّ هذه المحاولات تُوْدي إلى تشتيت الصّفّ الوطنيّ... إنهم يشاركون بفعلهم هذا في تقسيم لبنان، والتقسيم

1- الإمام الصدر، الوحدة والتّحرير، ص 64.

2- يعقوب ضاهر، مسيرة الإمام السيّد موسى الصدر: يوميات ووثائق، ج 2، ص 537.

حاربنا ضده... إن دعاء العلمنة بهذه الصورة يخدمون العدو الإسرائيلي بهدفهم وبتفريقهم الصفّ الوطني؛ لأن هذا هدف إسرائيل نفسها»<sup>1</sup>.  
ويقول الإمام الصدر في مورد آخر متحدثاً عن تلك المحاولات التي تهدف إلى تجاوز أهداف المؤمنين الذين يُشكلون أغلبية اللبنانيين، بأن «ذلك يؤدي إلى تفريق الصفّ الوطني الذي هو الضمانة الحقيقية لتحقيق الأهداف، ولبناء لبنان جديد لصيانة المقاومة»<sup>2</sup>.

قد يصحّ القول بأن طبيعة ردّ الإمام الصدر لها علاقة بالظروف الحساسة التي كانت موجودة آنذاك، بما في ذلك التهديد الإسرائيلي الجدي والكبير للبنان، وطبيعة الطرح العلمانيّ القاصي بإقصاء الدين عن الدولة ومختلف شؤون الحياة، والذي ينطوي بشكل أو بآخر على دعوة إلى إقصاء الحركات أو الجهات ذات المرجعية الدينيّة عن ميدان الشأن العامّ والشأن السياسيّ، وغيرهما، وإلى إبعادها عن الإسهام في بناء المجتمع والدولة. وهذا ما يؤدي إلى تعميق التفرقة، وزيادة الانقسام في المجتمع، وهو ما يخدم بلا شك العدو الإسرائيليّ وأهدافه.

ولذلك، قد نفهم مقاربة الإمام الصدر لهذا الموضوع من جهة العدو الإسرائيليّ، إذا أدركنا حساسية الظروف التي كانت قائمة من جهة التهديدات والمخاطر التي العدو الإسرائيليّ يتهدّد لبنان بها، وما يتطلّب ذلك من توحيد الصفّ الوطنيّ، وضرورة إبعاد أسباب الانقسام والتفرقة.

لكن يبقى البعد الفكريّ العامّ لهذه المقاربة، التي تقوم - كما ذكرنا - على أنّ العلمنة بالطريقة التي تطرح فيها (العلمنة بهذه الصورة) تؤدي إلى تعميق الانقسام المجتمعيّ، وإلى إيجاد منطقتين صراعيّتين مع الدين وتجليّاته الاجتماعيّة والسياسيّة، ومكوّناته المختلفة.

## 8. المجتمع المؤمن لا يقبل العلمانية:

هنا يذهب الإمام الصدر في سياق بيانه لأسباب رفضه للعلمانية إلى أنّ المجتمع اللبناني في أكثرته الساحقة هو مجتمع مؤمن، لا يرتضي أن يُقصى إيمانه عن ساحة الاجتماع العامّ والشأن العامّ. وإذا كان أيّ طرح فكريّ لا يمكن أن يأخذ مداه ودوره في الاجتماع العامّ، ما لم يكن مقبولاً من المجتمع ومن عموم الناس،

1- يعقوب زاهر، مسيرة الإمام السيّد موسى الصدر: يوميات ووثائق، ج 7، ص 240 - 241.

2- المصدر نفسه، ص 245.

وبما أن العلمانيّة - بطرحها الفكريّ تقوم على إقصاء الدّين، وإبعاد الإيمان عن الشّأن العام- لا تمتلك مقبوليّتها من أكثرية اللبنانيين، والتي هي أكثرية مؤمنة ومتديّنة؛ فلا يمكن والحال هذه أن تُقبل العلمانيّة أساساً لبناء الدّولة ومؤسّساتها، ومختلف شؤون الحياة لديها.

يقول الإمام الصّدر في هذا الموضوع: «... فُوجئنا بمحاولات غريبة... طرّحت شعاراتها تحت عناوين العلمنة والإدارة المحليّة... متجاهلة آمال الجماهير الشّعبية المؤمنة والتمسّكة بقيمها ومبادئها، رغم تفانيها في سبيل الوحدة الوطنيّة، وصيانة المقاومة، والدّفاع عن الوطن»<sup>1</sup>، ثمّ يقول في المورد نفسه: «... لا نسمح بالخروج على أهداف المؤمنين الذين يُشكّلون الأكثرية السّاحقة من اللبنانيين»<sup>2</sup>. إنّ ما يريد الإمام الصّدر أن يقوله، هو أنّه بما أنّ الجماهير الشّعبية المؤمنة والتمسّكة بقيمها ومبادئها الإيمانيّة تريد بناء مجتمعا وفاق قيمها ومبادئها، وبما أنّ الأكثرية السّاحقة من اللبنانيين هي من الفئة المؤمنة التي لا ترتضي الخروج على أهدافها في ضرورة بناء الدّولة والشّأن العامّ على أساس من القيم الإيمانيّة؛ لأجل ذلك كلّه يجب رفض العلمنة وطرحها.

### العلمانيّة والخيارات والبدائل

السؤال المطروح هو التّالي: ما البديل عن العلمانيّة؟ وهل طرح الإمام الصّدر بديلاً؟ وقبل ذلك: ما الخيارات التي طرّحت لتكون بمثابة الأساس الفكريّ في موضوع الدّولة والمجتمع والنّظام السّياسيّ؟

يطرح الإمام الصّدر ثلاثة خيارات في موضوع الدّولة والنّظام السّياسيّ: الأوّل الطّائفيّة، التي منها السّياسيّة. الثّاني، وهو العلمانيّة. الثّالث، وهو ما يُطلق عليه الإمام الصّدر الدّولة المؤمنة، أو النّظام المتديّن، أو النّظام المؤمن الديمقراطيّ الذي يقوم على أساس العدالة ويسعى إلى إقامتها.

وهو يتبنّى الخيار الثّالث؛ لأنّه يرى في القيم الإيمانيّة الأصيلة والصّحيحة أساساً صالحاً لبناء المجتمع والدّولة، بطريقة يسود فيها التّعاون وقيم الخير والحقّ والعدالة؛ ولأنّه لا يمكن بناء المجتمع على أساس من تلك القيم إلا من خلال الإيمان بالله

1- يعقوب ضاهر، مسيرة الإمام السّيّد موسى الصدر: يوميات ووثائق، ج7، ص 245.

2- المرجع نفسه.

تعالى؛ ولأنه بذلك يمكن تلافي جميع أضرار العلمانية ومفاسد الطائفية. يجب الإمام الصدر عن سؤال حول رأيه في علمنة مؤسسات الدولة، فيقول: «إن رفضنا للطائفية لا يعني التزامنا للعلمنة، فثمة حل ثالث نطرحه أمام المجتمع اللبناني يختلف عن الطائفية وعن العلمنة معاً.. وهو التدين الذي يختلف كلياً عن التعصب.

لذلك، أمام المجتمع اللبناني حلول ثلاثة:

1 - الطائفية.

2 - علمنة المؤسسات.

3 - إننا نطالب بالاختيار الثالث، وهو تأسيس الدولة المؤمنة، بمعنى أن الإيمان بالله، وما يلزمه من الالتزام بالقيم يكون قاعدة بناء المجتمع؛ أي أن تُبنى المؤسسات والأنظمة والقوانين ومختلف العلاقات القائمة... على أساس الإيمان<sup>1</sup>.

ويقول في مكان آخر: «أنا لا أؤمن بالعلمانية إطلاقاً... في إطار المسلك المواظبي - إذا صحَّ التعبير - وإن كان البعض يتصور أن رفض الطائفية يستلزم الالتزام بالعلمانية، ولكن هذا الأمر غير صحيح، إذ يمكننا أن نرفض الطائفية والعلمانية معاً. وتالياً [نكون قد] استفدنا من مكاسب الدين ونتأججه الإيجابية من دون أن نبثلي بسلبيات الطائفية وتحطيم المجتمعات»<sup>2</sup>.

وبعد أن يتحدث عن فكرة الدولة المؤمنة ومعناها، وي طرح موضوع التدين بكونه نظاماً - والذي يُسميه النظام المتدين، أو النظام المتدين غير المتعسف - ينطوي على جملة من الفوائد والإيجابيات، ويُتيح تجاوز أضرار الطائفية والعلمانية وسلبياتها معاً؛ نجد أن الإمام الصدر يشير في كلام آخر له إلى بعض إيجابيات هذا النظام - والذي يُطلق عليه في هذا النص نظام الكفاءات -، ومفادها أنها تحوّل دون ممارسة الطغيان والتعدي على الآخرين، هذا الطغيان الذي هو السبب الأساسي في إفساد العلاقات بين مختلف المكونات، وتحويلها من علاقة قائمة على أساس من التعاون والخير والحق، إلى علاقة قائمة على أساس من التجاوز والصراع والتغلب.

1- يعقوب زاهر، مسيرة الإمام السيد موسى الصدر: يوميات ووثائق، ج7، ص 151 - 152.

2- المرجع نفسه، ج 2، ص 132.

يقول الإمام الصدر في حديثه عن النظام المتدين، ونظام الكفاءات وإيجابيته تلك: «النظام الطائفي ليس نظاماً مؤمناً، بل هو نظامٌ متعصب. إذا ألغيناه واعتمدنا نظام الكفاءات، فهذا لا يعني اعتماد علمنة الدولة، بل اعتماد النظام المتدين، بإخضاع علاقاتنا الاجتماعية للإيمان والأخلاق والالتزام. لذا، يصبح العمل الرسالي ضماناً لعدم الطغيان»<sup>1</sup>.

ولإزالة أي التباس يمكن أن يحصل لدى أي كان حول طائفيّة هذا الطرح، يؤكد الإمام الصدر على وصفه للدولة المؤمنة - طرْحاً بديلاً عن العلمانية - بأنها غير طائفيّة، فيقول: «... لا نرضى بالعلمنة، ولا نقبل بها بديلاً عن الطائفيّة، رغم رفضنا للطائفيّة، بل نطالب بدولة مؤمنة غير طائفيّة»<sup>2</sup>.

ولمنع أي سوء فهم حول كفيّة صناعة السّلطة وبنائها في طرحه للدولة المؤمنة والنظام المتدين، نجد أنّ الإمام الصدر يطلق في بعض تعبيره على هذا النظام صفة النظام المؤمن الديمقراطي؛ إذ كان قد عقد في هذا الخصوص مؤتمراً صحافياً طالباً من المرشّحين للانتخابات النيابية يومها تبني الطريقة التي سيطرحها لتطوير النظام اللبناني إلى نظام مؤمن ديمقراطي، فيقول: «أما طريقة تطوير النظام اللبناني واتجاهه إلى نظام مؤمن ديمقراطي، فقد ذكرتها في مؤتمر صحافي عقّده قبيل الانتخابات النيابية، طالباً بتبنيها من قبل المرشّحين»<sup>3</sup>.

وبعد أن يشرح خلاصة هذه الطريقة، يُعرّج في جوابه إلى رؤيته لكيفية تطبيق النظام الديمقراطي الذي يُطرح، فيقول: «إنّ النظام الديمقراطي لا يخلو من نقص ناتج عن المنافسة الحرّة، إذا بقي من دون مراقبة، ومن دون إيجاد فرص متساوية لجميع المواطنين»<sup>4</sup>.

وفي هذا السياق يتحدّث الإمام الصدر عن أمنيّة له قبل الاستحقاق الانتخابي يومها، وهي (أي تلك الأمنيّة) «تحويل النظام الطائفي إلى نظام ديمقراطي يعتمد على الكفاءات، ولا أقول نظاماً علمانياً؛ لأنّ بين الطائفيّة والعلمنة حللاً ثالثاً، هو

1- يعقوب ضاهر، مسيرة الإمام السيّد موسى الصدر: يوميات ووثائق، ج 3، ص 138.

2- المرجع نفسه، ص 222.

3- المرجع نفسه.

4- المرجع نفسه، ص 223.

النظام المتديّن غير المتعسف»<sup>1</sup>.

إنّ النظام الذي يطرحه الإمام الصّدر إذاً هو النظام الديمقراطيّ، الذي يعتمد على الكفاءات، والذي لا يساعد على زيادة الفروقات والتفاوت بين مختلف المكوّنات الوطنيّة والطائفية<sup>2</sup>.

وهنا نلاحظ أنّ الإمام الصّدر يُؤكّد في مقاربتة للنظام الديمقراطيّ الذي يطرح على هذا القيد، وهو - كما ذكرنا آنفاً - أن لا تكون طريقة تطبيق هذا النظام الديمقراطيّ، بحيث تؤدي إلى الإضرار بوجود الفرص المتساوية بين المواطنين، وإلى زيادة الفروقات بين المكوّنات الوطنيّة، ولذلك يُصرّح دائماً بضرورة اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص، فيقول: «أمّا إلغاء الطائفية السياسيّة، فقد اخترناه دون العلمنة من أجل توفير تكافؤ الفرص السياسيّة للجميع»<sup>3</sup>.

ثمّ يبيّن الإمام الصّدر رؤيته لتلك الدولة في بُعدها القيميّ، والمرتكزات الفكرية التي تقوم عليها، والمقاصد التي تسعى إليها؛ فيقول بأنّ تلك الدولة هي دولة العدالة، وبأنّه يريد لهذه العدالة أن تكون الأساس الذي يقوم عليه لبنان الجديد. يقول الإمام الصّدر في هذا الموضوع: «علينا أن نُكوّن الدولة العادلة»<sup>4</sup>.

وحول رؤيته لصيغة لبنان الغد، يقول: «... أمّا الصيغة التي يمكن أن تخلق لبنان جديداً ووطناً جديداً، فلا أراها مُعقّدة، بل يكفي أن تكون معتمدة على أساس العدالة»<sup>5</sup>.

ويقول: «لبنان الغد في نظرنا... هو لبنان العدالة، وهو إلغاء الطائفية السياسيّة... لبنان تكافؤ الفرص بين جميع أبنائه في جميع المجالات الاجتماعيّة، والسياسيّة، والعمرانيّة»<sup>6</sup>.

والنتيجة التي يمكن الخلوص إليها هي أنّ الإمام الصّدر يطرح مشروع الدولة المؤمنة الديمقراطيّة بديلاً عن العلمانيّة. الدولة المؤمنة الديمقراطيّة التي تسعى

1- يعقوب ضاهر، مسيرة الإمام السيّد موسى الصدر: يوميات ووثائق، ج 3، ص 262.

2- المرجع نفسه.

3- المصدر نفسه، ص 165.

4- الإمام الصّدر، الوحدة والتحرير، ص 630.

5- يعقوب ضاهر، مسيرة الإمام السيّد موسى الصدر: يوميات ووثائق، م. س، ص 544.

6- المرجع نفسه، ص 161.

إلى تحقيق العدالة في جميع الميادين والمؤسسات ومن خلالها؛ أي هي الدولة الديمقراطيّة على مستوى بناء السّلطة وصناعتها، والعدالة على مستوى ممارستها وأهدافها، والمؤمنة على مستوى تلك القيم الإيمانيّة المشتركة التي تقوم عليها وترتكز إليها.

وهي الدولة التي لا محلّ فيها للطائفية؛ أي هي الدولة التي يجري التعامل فيها مع أبنائها بكونهم مواطنين في دولة، لا بكونهم أفراداً في طوائف، لتكون الدولة دولة مواطنيّة، لا دولة طوائف؛ إذ لا يتمايز المواطنون في دولتهم إلا على أساس الكفاءات العلميّة والقيميّة، لا على أساس الانتماء الطائفيّ، بل التمييز الطوائفيّ. بمعنى أنّ تلك الدولة هي دولة الكفاءات؛ أي الدولة التي يتقدّم فيها المواطن على أساس كفاءته، لا على أساس المحاصصة الطائفية؛ إذ لا حصص ولا نسب محاصصة للطوائف، بل الكفاءة هي المعيار والميزان، فلا تمييز طائفيّ - بل عنصريّ - بين الأفراد والمواطنين، وإنّما يتساوى الجميع في ما بينهم في الفرص، وفي إمكانيّة الوصول إلى أيّ من المواقع والمناصب، حيث لا يتقدّم من يتقدّم، ولا يتأخّر من يتأخّر إلا على أساس مؤهلاته ومختلف الكفاءات التي يملكها. وهي الدولة التي لا تقصي القيم الإيمانيّة المشتركة بين الأديان (أي قيم الحقّ، والخير، والتعاون، والعدالة، والقسط...)، هذا الإقصاء الذي يُمارَس، ويُدعى إليه لا لشيء، إلا لاجترارٍ خشبيّ في الموقف من الدين، وممارسةٍ نمطيّة في النظرة إليه، وعدوانيّة غير عقلانيّة في التعامل معه.

## الخاتمة

لقد كان السؤال الذي انطلقنا منه في هذا البحث عن ماهيّة رؤية الإمام الصدر حول العلمانيّة، وموقفه منها، والبديل الذي يطرحه عنها، وماهيّة رؤيته لهذا البديل عن العلمانيّة والطائفية في السياق اللبنانيّ.

ابتدأنا أولاً ببيان رؤية الإمام الصدر لمفهوم العلمانيّة وتعريفها، إذ يتحدّث عن مستويين من العلمانيّة؛ المستوى الأوّل الذي يُطلق عليه وصف العلمانيّة الكاملة (أي الشاملة)، والتي يرى فيها فصلاً لملكوت الله والقيم التي تلازم الإيمان به عن مختلف شؤون الحياة، وعن الدولة بمفهومها العامّ. أمّا المستوى الثّاني، فهو الذي يُمكن أن نُعبّر عنه بالعلمانيّة المقيدة أو الجزئيّة،

وهي التي يقتصر فصل الدين فيها عن النظام السياسي من دون أن يصل إلى المجتمع، وإلى جميع مفاصل الدولة ومؤسساتها.

ثمَّ ذهبنا إلى بيان موقف الإمام الصدر من العلمانية ونقده لها، حيث قسّمنا هذا العنوان إلى قسمين: الأول وهو الموقف الفكري العام من العلمانية؛ إذ ذكرنا أن الإمام الصدر يرفض كون العلمانية مبدأً فكريًّا؛ كونها تقوم على أساس من التنافي مع الدين وإقصائه، والثاني وهو موقفه من الأشكال المختلفة للعلمانية وصيغها، وقد تحدّثنا في موقفه من العلمانية الشاملة -الكاملة بحسب تعبيره- وقلنا بأن الإمام الصدر يرفض رفضًا واضحًا أو قاطعًا هذا المستوى أو الشكل من العلمانية، ولا يُبدي أي استعداد للتعايش مع هذا الشكل، أو القبول به على أنه أمر واقع؛ لأنه يقوم على التنافي الكامل مع الدين، ويستدعي إقصاءه بشكل شامل عن الاجتماع العام ومختلف ميادينه.

أما في ما يتصل بموقفه من العلمانية المقيدة والجزئية، فلا بُدَّ من تفصيل الجواب إلى بُعدين اثنين، الأول ويتصل بالبُعد الفكري؛ حيث يمكن القول إنَّ الإمام الصدر يرفض أي شكل من أشكال العلمانية أو أي صيغة من صيغها، بما في ذلك هذا الشكل من أشكالها أو الصيغة من صيغها (العلمانية الجزئية).

والثاني يتصل بالبُعد الاجتماعي، وما يتطلبه ذلك من ممارسة فقه الواقع في التعامل مع هذا المستوى من العلمانية، من حيث إمكانية التعايش معه. وهو ما يُفهم من تعابير الإمام الصدر وكلماته في هذا السياق، ثمَّ لنتهي إلى بيان موقف الإمام الصدر من الطرح الذي كان يُعمل عليه آنذاك، وهو طرح علمنة قانون الأحوال الشخصية اللبناني الذي يرفضه الإمام الصدر على نحوٍ جازم، ويُبدي معارضةً شديدة له، وتلك المحاولات الهادفة إلى علمنته، وفصله عن الدين والقيم الدينية.

ثمَّ تطرّقنا إلى رؤية الإمام الصدر لأسباب النزوع إلى العلمانية، والتي من أهمّها الاستياء من الطائفية من جهة، والخلط الحاصل بينها وبين الدين من جهة أخرى. وهذا ما يؤدي إلى جعل من يريد رفض الطائفية يذهب إلى رفض الدين، وهو يظنُّ أنهما أمرٌ واحد؛ في حين أنَّ ماهية الطائفية وحقيقتها يختلفان عن جوهر الدين وحقيقته. ومن هنا يُبادر الإمام الصدر إلى بيان جملة الفروقات القائمة بين الدين والطائفية للتدليل على ضرورة الفصل بينهما، ولإثبات فداحة الخطأ الذي



يمارس في الخلط بين حقيقة كل منهما.

يُضاف إلى ما تقدّم من أسباب للنزوع إلى العلمانية ميل البعض إلى محاكاة تجارب الآخرين بطريقة سطحية، وسعيه إلى ممارسة نوع من التقليد غير العلمي للتجارب الأخرى في العالم.

أما في مسوغات رفض العلمانية، فيمكن القول إن الإمام الصدر قد تحدّث في جملة من المسوغات الفكرية والاجتماعية والعلمية، والتي يمكن اختصارها بما يلي:

- 1 - الحفاظ على ميزة لبنان الثقافية، وعلى وجود الطوائف كنوافذ حضارية.
  - 2 - العلمانية لا تتناسب مع الطبيعة الإيمانية للمجتمع وهويته الثقافية.
  - 3 - ضرورة بناء الدولة والاجتماع العام على أساس من القيم الإيمانية، مثل: قيم الحق والخير وغيرهما.
  - 4 - تفضي العلمانية إلى هدر الطاقة الإيمانية التي نحتاج إليها لتغيير المجتمع ودفعه نحو الأفضل.
  - 5 - رفض التبعية الفكرية للآخرين وممارسة التقليد غير العلمي لهم.
  - 6 - تؤدّي العلمانية إلى توليد الأزمات، وقد فشلت في تقديم الحلول.
  - 7 - تؤدّي إلى زيادة الانقسامات المجتمعية وتعميقها، وإلى تأزيم العلاقة بين مختلف المكونات المجتمعية.
  - 8 - الرفض المجتمعي للعلمانية؛ إذ إن الأكثرية الساحقة من مجتمعاتنا تلتزم قيمها الإيمانية، ولا تقبل بعزلها عن الشأن العام.
- أما في عنوان الخيارات والبدائل، فقد ذكرنا أن الإمام الصدر يطرح ثلاثة خيارات: النظام العلماني، والنظام الطائفي، والدولة المؤمنة الديمقراطية التي تعتمد على الكفاءات، وتقوم على أساس من قيم العدالة، وتسعى إلى تحقيقها في المجتمع. وهو يرفض الخيارين الأوليين (أي العلمانية والطائفية)، ويتبنّى الخيار الثالث؛ أي الدولة المؤمنة الديمقراطية التي لا محلّ فيها للطائفية، والتي تقوم على أساس من قيم العدالة، والتي لا تميّز بين مواطنيها على أساس طائفي، وإنما تعتمد الكفاءة معياراً في ذلك.

وأجد من المفيد قبل الختام أن أتقدّم بتوصية، مفادها القيام بمحاولة بحثية لتبيين رؤية الإمام الصدر المفصلة لهذه الدولة، وأسسها، وقيمها، وأهدافها، ومجمل

التصورات التي تتصل بها.

وأخيراً، قد يصحّ الاعتراف بأنه قد يكون من الصعوبة بمكان تحقيق أمنية الإمام الصدر - كما عبّر هو عنها - في تحقيق تلك الدولة الديمقراطية المؤمنة، والتي قد تكون في الواقع أمنية الكثير من أبناء هذا الوطن لبنان في أن يكون لهم دولة عادلة لا مكان فيها للطائفية، ولا للمحاصصة الطائفية، ولا يكون فيها إقصاء للقيم الإيمانية نتيجة للخلط غير العلمي بين الطائفية والدين.

ولعلّ مردّد تلك الصعوبة إلى أنه قد يكون ثمة من يعتقد خاطئاً أنّ الطائفية السياسية تُوفّر له نوع حماية، أو تزيد لديه من عوامل القوة، ولو أدرك أنّ ما يربحه في حساب الطائفية ومحاصصتها سوف يخسر أضعافه في حساب الدولة ومؤسساتها لأمكن له أن يُعيد النظر في اعتقاده ذلك؛ إذ إنّ بمقدار ما تستشري الطائفية في جسد الوطن، بمقدار ما تؤدي إلى وهن الدولة وضعف مؤسساتها، وإلى عجزها عن قيامها بوظائفها. وفي هذا خسارة لا يعوّضها ربح طائفة، أو غنيمة طائفية.

كما أنّ مردّها إلى وجود من يعتقد خاطئاً بأنّ أزمة هذا الوطن في الدين وقيم الإيمان، ولو أدرك الفوارق بين الدين والطائفية؛ لأمكن له أن يُعيد النظر في موقفه العدائي من الدين وقيم الإيمان، والتي هي من أهم الأسباب التي تُسهم في بناء المجتمعات والأوطان على أساس من قيم الخير والحق والتعاون والعدالة، لتكون قيمة مطلقة وأساساً في قيام الدولة.

ولكن يصحّ القول أيضاً بأنّ أطروحة الإمام الصدر حول الدولة، وطبيعة النظام الذي يجب أن يُعتمد فيها، تصلح أن تكون - في الحد الأدنى - أساساً لمشروع بناء هذه الدولة، وتطوير النظام فيها، وإصلاح جميع مؤسساتها، ومنطلقاً للبحث في الحلول العلاجية التي يجب أن يُتوسّل بها للقيام بالعديد من الإصلاحات الجذرية لبنية هذا النظام، بحيث يضحى على مقاس وطن، وفي صالح جميع أبنائه، ويخرج من كونه تجسيدا للطائفية، وتكريساً للمحاصصة فيها.

وأخيراً، لا بُدّ من القول بأنه يبقى الأمل بمستقبل هذا الوطن والدولة التي يجب أن تقوم فيه نعم الحافز على ديمومة العمل من أجل الوصول إلى بناء تلك الدولة (الأمنية) التي سعى إليها الإمام الصدر، والتي كان يُعبّر من خلالها عن ضمير هذا الوطن، وحلم الكثيرين من أبنائه.

## قائمة المصادر والمراجع

- ضاهر، يعقوب، مسيرة الإمام السيّد موسى الصدر: يوميات ووثائق، ط1، دار بلال، بيروت، 2000م.
- الصدر، موسى، لتغيير ضرورة حياتية (محاضرات ومقالات للإمام السيّد موسى الصدر)، ط1، مركز الإمام موسى الصدر للأبحاث والدراسات، بيروت، 2011م.
- الصدر، موسى، تأسيسًا لمجتمع مقاوم، ط2، مركز الإمام موسى الصدر للأبحاث والدراسات، بيروت، 2007م.
- الصدر، موسى، الوحدة والتحرير، ط2، مركز الإمام موسى الصدر للأبحاث والدراسات، بيروت، 2007م.
- الصدر، موسى، حركة الإيمان، ط1، مركز الإمام موسى الصدر للأبحاث والدراسات، بيروت، 2016م.